الفصل الأول

في العالم المسيحي

«مملكتي ليست من هذا العالم»

المسيح

إنجيل يوحنا 18 - 33

أولاً: من بداية المسيحية إلى الإصلاح الديني

1 - تمهيد:

سبق أن ذكرنا في حديثنا عن «الحكم الثيوقراطي» أننا نظلم الدين كثيرًا عندما ننسب إليه ذلك «الحكم المطلق» الذي يقيم حاكمًا مستبدًا أو طاغية جائرًا ليكون هو الإله أو ابن الإله، كما هي الحال في الشرق القديم، أو ليكون «خليفة الله في الأرض» يأمر وينهى بلا حسيب ولا رقيب سوى ضميره - إن افترضنا وجوده.. أو حساب الله في الآخرة!والواقع أن كثيرًا من الطغاة الذين ارتدوا عباءة الدين لم يكن لديهم ضمير بالفعل! كما أن بعضهم الآخر كان يتساءل في دهشة: أيمكن أن يكون للحاكم المطلق حساب في

الآخرة؟ في حين أن بعضًا ثالثًا من هؤلاء الطغاة جمع الفقهاء فأصدروا فتواهم أن ليس على الحاكم باسم الدين حساب، ولا عقاب!.. إلى آخر هذه المأسي البشرية التي ارتكبت ظلمًا باسم الدين وهو منها بريء.

ولقد سبق أن رأينا أن اليهود هم أول من حاول إقامة الدولة الدينية، من بين الديانات السماوية الكبرى[1]، وهم أيضًا أول من صاغ مصطلح الثيوفراطية[2]. وذلك لأسباب خاصة بهم منها: اعتقادهم أن الله ميزهم عن الأمم الأخرى وأنهم أقرب الشعوب إلى الله، لما لهم عنده من حظوة خاصة!، ولهذا فإن الفكر السياسي اليهودي يمكن أن يعد أقدم ضروب الحكم الديني على نحو ما عبرت عنه آيات العهد القديم. فالفكرة الظاهرة فيه هي أن الشعب اليهودي هو «شعب الله المختار» ومن ثم فمصيره متميز، وهو لا يشبه غيره من الشعوب. لأنه يمثل قومية ثيولوجية تعتمد على ما جاء في سفر التثنية من أن:

«إسرائيل يحكمها الله بصورة مباشرة». فهو الذي قسم الأمم، وفرق بني آدم، ووضح حدودًا للشعوب، واصطفى شعب إسرائيل

(1) هم أول من حاول ذلك بالنسبة للديانات السماوية، فقد سبقهم الشرق القديم: فالعبرانيون له يدخلوا - سياسيًّا شيئًا يستحق الذكر على تاريخ الحضارة الشرقية بل إن الثيوقراطية نفسها ليست نظامًا جديدًا في حياة الشرق، حتى ولا النظام القبلي نفسه، وكذلك تكوين الوحدة الوطنية بقيادة شخصيات بارزة، وكذلك ازدهار النظام الملكي القائم على مبدأ المركزية «تاريخ الحضارات العام» بإشراف موريس كروزيه، وترجمة فريد دغار وفؤاد أبو ريحان - المجلد الأول ص286، دار عويدات. بيروت - ط 2، عام 1982.

(2) قارن الفصل الثاني من الباب الأول من هذا المبحث.

ليكون «شعب الرب». وإذا كان لكل شعب ملاك حارس يرعاه ويمثله في السماء، فإن الرب هو الذي يرعي شعب إسرائيل على نحو مباشر، فهو «إله أمانة، لا خور فيه وصديق عادل هو»[1].

لكن اليهود هم الذين أفسدوا هذه الدولة عندما أفسدوا هذه العلاقة الحميمة مع الإله، فلم يرعوا عهدًا ولا ذمة: «الرب تكافئون بهذا يا شعبًا غبيًا غير حكيم..؟!»[2] ويعتقد برتراندرسل أن محاولة بعض المسيحيين إقامة الدولة المسيحية، ما هي إلا محاولة لمحاكاة الدولة اليهودية وورثتها: «لقد كانت الدولة التي أعقبت العودة من الأسر البابلي، دولة دينية.ولقد كان على الدولة المسيحية أن تحذو حذوها في هذا الصدد..»[3].

ومن هنا كانت محاولة الملوك إبان العصور الوسطي ارتداء عباءة الدين أو الادعاء بأنهم يستمدون سلطانهم من الله تبريرًا لسلطتهم المطلقة،إنما هي في الواقع محاولة لإحياء «الدولة اليهودية»، هذا إن لم نقل إنها محاولة لتقليد الطغيان الشرقي القديم، بوصفه نمط الحكم الذي يمكن الملك من الاستبداد، ويطلق يده في أمور الرعية، ويجعل الشعب يقدسه في الوقت ذاته!.

لكن ماذا كان موقف المسيحية نفسها من هذا الحكم المطلق؟، وكيف استطاع الملوك أن يقولوا - كما قال الملك جيمس الأول ملك إنجلترا: «إننا نحن الملوك، إنما نجلس على عرش الله على الأرض..!»؟

(1) تثنية الاستنزاع32 - 33 وأيضًا 8 - 9 .
(2) المرجع نفسه32 - 6 .
(3) برتراندرسل «تاريخ الفلسفة الغربية»الجزء الثاني ص95، ترجمة د. زكي نحيب محمود. وانظر أيضًا د.ثروت بدوي«أصول الفكر السياسي»ص102.دار النهضة عام 1976.

الواقع أن الفكر السياسي المسيحي قد مر بعدة مراحل علينا أن نعرض لها في إيجاز:

2- السيد المسيح:

كان التركيز الأول للسيد المسيح على فكر «الروح» في مقابل الجسد الذي اهتم به اليهود، فهو لم يهتم بالمادة أو بالعالم أو بهذه الحياة الدنيا بصفة عامة وهذا واضح في رده على بيلاطس عندما سأله: «أأنت ملك اليهود؟، أجاب يسوع مملكتي ليست من هذا العالم..» (يوحنا 18: 33 - 36) وفي موعظة الجبل: «طوبى للمساكين بالروح لأن لهم ملكوت السماوات..» (متى 3: 5 - 10).

ومن هنا فقد كان من الطبيعي ألا تحتوى تعاليمه على أية عقيدة سياسية، لأن «البشارة» تقتضى إلغاء الفكر السياسي. لقد حاول المسيح أن يوقظ في كل فرد من مستمعيه الاهتمام بالحياة الروحية، وأن يلفت انتباهه إلى عالم جديد يحمله بداخله. هذا العالم هو صورة من مملكة السماء «مملكة الله»، ولكي يصل إلى هذه المملكة عيه أن يحطم الأوثان التي أقامتها شهوات الأرض، وأهواء الدنيا، وطموحات المجتمع.

وهكذا انقسم العالم إلى مملكتين: واحدة في السماء. هي التي ينبغي أن يطمح المؤمن إليها، والأخرى على الأرض، يعيشها، و يؤدي واجباته عليها دون أن يكترث بها، بل عليه أن يمقتها إن عوقت وصله إلى الحياة الأخرى[1] وهذه

(1) أقيمت عليها فيما بعد ما يسمي «نظرية السيفين »التي تستند إلى قول السيد المسيح إن الله خلق سيفين لقيادة العالم. أحدهما روحي، والآخر زمني أو دنيوي، وأن أولهما=

القسمة يعبر عنها بوضوح في تلك الحادثة الشهيرة التي ذهب فيها مجموعة اليهود يسألون المسيح: «أيها المعلم، إننا نعلم أنك صادق.. فقل لنا: أيجوز أن نعطي جزية لقيصر أم لا؟ فقال لهم: اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله» (متى 22: 16 - 21) ولقد تكرر هذا النص الحاسم كثيرًا حتى أصبح معيارًا للفكر السياسي المسيحي في بعض العصور: فالحياة الاجتماعية والسياسية جزء من الحياة على الأرض، وقواعدها وقيمها أرضية، وهي لا تشترك مع الحياة الروحية في شيء. ولما كانت الروح وحدها موضوع اهتمام المسيح، كما ذكرنا - فإن الحياة الأرضية أصبحت في مركز ثانوي، ومع ذلك، وربما بسبب ذلك، فإن المسيح أوجب الخضوع لمقتضيات السياسية ومطالبها لأنها «لا قيمة لها»!

3- القديس بولس:

لما كانت الحياة الأرضية «بغير قيمة» فقد أصبحت هي نفسها عبئًا مؤلمًا علينا أن نتحمله لنعبر جسر التنهدات إلى الحياة الأبدية!، بل أصبحت جزئياتها وتفصيلاتها مجرد أعباء ومحن!، وهكذا كانت العبودية من الناحية السياسية - كالفقر من الناحية الاجتماعية والمرض من الناحية الصحية.. محنة قد يمر بها الإنسان على الأرض، فهذه كلها آلام جسدية «مادية» أو ضروب من العذاب الأرضي، وتلك هي طبيعة المملكة الدنيوية التي يمكن أن تفرض على الإنسان مجموعة من المحن أو الآلام التي ينبغي عليه أن

= للبابا والآخر للإمبراطور..ثم ظهرت المجادلات والمساجلات حسب العصور المختلفة فهل يتسلم الإمبراطور سيفه من الله مباشرة، أم يسلمه إليه البابا نيابة عن الله؟وقد ترتب على الرأي الثاني أن أصبح من حق البابا إعفاء رعاياه من يمنين الولاء للملوك!مما دعا الأباطرة والملوك إلى محاربة السلطة الروحية التي يمثلها البابا.

يتقبلها و يرضى بها لصالح الحياة الروحية: العبودية محنه، والفقر محنة، لكن قد تكون الثروة محنة أيضًا مهلكة لصاحبها وملقية به في عذاب جهنم، ومن هذه المحن التي يمر بها المرء محنة الحكم المطلق أو الاستبداد! وحكم الطاغية، فما كان مجال الجسد ومجال الروح مفصولين تمامًا، فإن علينا ألا نبتئس كثيرًا لمحن الجسد، و إن كنا نجزع من محن الروح وآلامها، ولما كانت مآسي الحياة البشرية هي من صنع البشر - وهي تختلف بطبيعتها عما تصنعه السماء فإن على المواطنين أن يتحملوا حكم البشر، وبالمثل على العبيد أن يتحملوا ما هم فيه من عبودية!

وهكذا أقرت المسيحية وجود الرق واعتبرته أحيانًا من صنع السماء ولا حيلة للإنسان فيه(مما يذكرك بفكرة أرسطو القائلة بأن العبد يولد عبدًا!) وأحيانًا أخرى تقول إن الاسترقاق إنما هو للجسد فقط، أما الروح فهي ملك للمسيح!.

ومن هنا جاءت عبارات القديس بولس التي تدعم بها الطغاة ملكهم وترددت بكثرة لأنها دعوة واضحة للعبيد أن يتحملوا العبودية في صبر وتقوى: «أيها العبيد أطيعوا في كل شيء سادتكم.. والظالم سينال ما ظلم به، وليس ثمة محاباة»[1].

وكذلك يدعو بصورة أوضح إلى طاعة السلطة المدنية و يعتبر السلطة على الأرض - حتى سلطة الطغاة - مستمدة من الله.يقول في عبارة يعتبرها سباين «أعمق ما جاء في العهد الجديد أثرًا من الناحية السياسية»[2].

(1) رسالة القديس بولس الرسول إلى أهل كولوسي.الإصحاح الثالث 33 - 35.
(2) جورج سباين«تطور الفكر السياسي»المجلد الثاني ص265 - ترجمة حسن جلال العروسي.

«لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة، لأنه ليس سلطان إلا من الله والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله.. حتى إن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة، فإن الحكام ليسوا خوفًا للأعمال الصالحة بل للشريرة»[1].

وهكذا يعلن القديس بولس أن الحاكم يستمد سلطته السياسية من الله، وبالتالي فإن مقاومته تعنى عصيان الإرادة الإلهية، ومعارضة للترتيب الإلهي!.

أما وجود هؤلاء الحكام فالهدف منه نشر الأعمال الصالحة.وهم يرعبون الأشرار ويضربون على أيديهم لكنهم سند للصالحين الأطهار! «فإذا كنت تريد ألا تخاف السلطان:افعل الصلاح فيكون لك مدح فيه، لأنه خادم الله للصلاح، لكن إذا فعلت الشر فخف لأنه لا يحمل السيف عبثًا، بل هو خادم الله منتقم من الذي يفعل الشر»[2].

وهكذا نجد القديس بولس يحث المواطنوين على الخضوع للسلطة العليا في المجتمع وهي سلطة الحاكم التي أرادها الله ووضعها بترتيب منه، ومن يعترض فإنما يعترض على المشيئة الإلهية ويستوجب غضب الله ونقمته! كما أنه يفترض أن «سيف الحاكم» لا يستخدم إلا في معاقبة الأشرار، وكل من يعارضه فهو شرير، وكل من يخافه فلأنه مجرم آثم!.

وتلك هي الفكرة نفسها التي دعا إليها القديس بطرس في قوله:

«أيها الأحباب اخضعوا كل ترتيب بشري من أجل الرب، إن كان

(1) رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية.الإصحاح الثالث عشر:1 - 3.
(2) المرجع نفسه:4 - 5.

للملك فكمن هو فوق الكل، أو للولاة فكمرسلين منه للانتقام من فاعل الشر.وللمدح لفاعلي الخير..أكرموا الجميع، أحبوا الأخوة، خافوا الله، أكرموا الملك..»[1].

وهكـذا نجدهما معًا، بولـس وبطرس، يؤكـدان ضرورة احترام النظام القائـم بل والخضوع له باعتباره عملاً إلهيًّـا! فليس من حق المواطن مهاجمة المؤسسـات القائمة، وإنما عليه فقط الاستسـلام والإذعـان، فهكذا اقتضت مشيئة السماء كما كان الصينيون يقولون قديمًا!.

ومن هنا ظهر المبدأ الذي حكم به الطغاة، واسـتغله الملوك المستبدون طويـلاً في أوروبـا ألا وهو: «كل سـلطة فهي مسـتمدة من اللـه..Omnis potstas Deo» وهـو المبدأ الذي يبرر الطاعة المطلقة، والاستسـلام الكامل للطاغية أينما وجد!وماذا يقول المواطن في مبدأ يضفي القداسـة على الحكم الاسـتبدادي؟!، ماذا يقول أمـام التفويض المباشر من اللـه لحاكم أن يحكم رعاياه كما يشاء؟!.

وهكـذا ظهر الحق الإلهي المقدس للملوك، رغم أن المسـيحية خطت بعد ذلـك خطوة مهمـة جدًّا عندما نفت بشـدة الطبيعة الإلهيـة للحاكم، واعتبرته بشرًا، وإن كان بشرًا يتمتع بسـلطان من الله!وهو سـلطان ينبغي الخضوع له، والامتناع عن مناقشـته،وإرجاء الأمر كله ليحاسب الملوك في الدار الآخرة!. أما في هذه الدنيا:فالسـمع والطاعة، والامتثال والاستسـلام، واعتبار صاحب السلطة،ومانحها للحكام هو وحده دون سواه. الذي يملك محاسبتهم إذا ظلموا

(1) رسالة بطرس الرسول الأولى: الإصحاح الثاني 11 - 17.

أو أساءوا استخدام هذه السلطة!، على حين أن البشر العاديين وفقًا لهذه النظرية لا حق لهم في سؤال الحكام، ولا يجوز لهم أن يناقشوهم في أمر لم يعهدوا به إليهم، ولا شأن لهم فيه، ونعني به أمر السلطة التي جاءت من عند الله، ومن هنا كان على الشعوب أن توضح لطغيان الحاكم وسلطاتهم غير المحدودة، وكان لابد أن تستمر الحال على هذا النحو ما يقرب من خمسة قرون![1].

وهذه النظرية الفلسفية الغربية،في مصدر السلطة، وجدت من المفكرين المسيحيين من انبرى للدفاع عنها. فذهب ترتليان Tertullian(105 - 220) إلى القول إن الإمبراطور هو لنا أكثر مما هو أي إنسان آخر، لأن إلهنا هو الذي أقامه!ولهذا وجب علينا أن ندعمه، فالسلطة الإمبراطورية مستمدة من الله، و إن كانت لا تشارك في فضائل الألوهية لأنها مخلوقة، فالله خلقها لتنفيذ مشيئته»

ومن هنا فإننا «نحترم في الأباطرة حكم الله الذي أقامه لحكم الشعوب، فنحن نعلم أنهم بإرادة الله يمسكون بالسلطة»[2].

و إلى ما يقرب من ذلك ذهب يوحنا فم الذهب (347 - 407) SoStom JohnChry - (أو ذهبي الفم) الذي عينه الإمبراطور أركاديوس رئيسًا لأساقفة القسطنطينية عام 397 والذي امتدح النظام الملكي الفردي بوصفه

(1) من هنا تأتي نظريات العقد الاجتماعي، فهي أساسًا هدم لنظرية الحق الإلهي، والقول على العكس بأن أفراد البشر العاديين هم الذين أعطوا السلطة للحاكم - على اختلاف في السبب والهدف عند كل من«هوبز» و«لوك» و«روسو»، لكن العقد الاجتماعي كان على أية حال الأساس الذي ارتكزت عليه الديمقراطية فيما بعد.

(2) اقتبسه جان توشار في كتابه «تاريخ الفكر السياسي» ص 91.

النظام السياسي الأمثل، «وارتأى أن سلطة الملك مطلقة»: «ولكنها ليست تعسفية» إذ ينبغي أن تكون له«الصفات الأخلاقية لكي يكون مثلاً أعلى في أعين الشعب»!، فعزله الإمبراطور ثم أعيد إلى منصبه تحت إلحاح الجماهير التي أحبت حديثه العذب فأطلقت عليه لقب «ذهبي الفم»!

4- **الحق الإلهي غير المباشر:**

عندما ضعفت الإمبراطورية الرومانية، لم يعد من المناسب القول إن الأباطرة يمثلون الله في أرضه: «إذ كيف يمكن لملك ضعيف أن يستمد السلطة من الله؟!» وفي الوقت ذاته تطورت الكنيسة وزادت أملاكها حتى أصبحت من أكبر ملاك الأرض في أوروبا، كما نمت قوتها إزاء ضعف الأباطرة. وفضلاً عن ذلك تدعمت سلطتها الروحية أكثر من ذي قبل، فلم يعد من المناسب أيضًا أن تقف مكتوفة اليدين إزاء نظم الحكم القائمة. أو أن تكتفي بموقف الحياد والسلبية. وهكذا ظهرت نظرية جديدة توفق بين هذه الأوضاع السياسية الجديدة، وبين الأقوال الثابتة للسيد المسيح ولبعض الرسل الأوائل!.

وتتلخص هذه النظرية الجديدة في أن الحكام إنما يستمدون سلطتهم من الله، لكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي، فالله لا يختار الحكام مباشرة، وإنما يوجه أحداث التاريخ والمجتمع توجيهًا بمقتضاه يختار المسيحيون بأنفسهم حكامهم. ولكن لما كانت الكنيسة تمثل المسيحية، ولما كان المسيحيون جميعًا يتحدون في المسيح، والكنيسة هي التجسيد لهذا الاتحاد، فإنها بالتالي لا بد أن ترضى عن هذا الاختيار وتباركه، وهكذا دخلت الكنيسة طرفًا في إضفاء الشرعية الدينية على الحاكم!.

وبناءً على ذلك لا يكون الحاكم شرعيًّا إلا بعد أن تقوم الكنيسة بتأدية بعض الطقوس التي تنبئ عن رضاها عنه، وأنها هي التي ربطت الحاكم بشعبه[1].

وظلت هذه النظرية قائمة حتى عصر النهضة، بل إننا نجدها بعد عصر النهضة، وفي عهد بعض الملوك الأقوياء من أمثال لويس الرابع عشر في فرنسا، الذي كتب يقول: «إن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق، فالله مصدرها وليس الشعب، والملوك مسؤولون أمام الله وحده عن كيفية استخدامها!».

ولقد كان القديس أوغسطين Augustin في نهاية القرن الرابع الميلادي (354 - 430) أقوى الفلاسفة المسيحيين الذين دافعوا عن مفهوم الطاعة وآمنوا بأن كل سلطة أرضية قائمة بأمر من الله!، ومن هنا فإن المسيحية، في رأيه، تدعم الوطنية ولا تهدمها، عندما تجعل منها واجبًا دينيًّا، فأنبياء العهد القديم، وكذلك كتاب العهد الجديد، يدعون إلى طاعة السلطة المدنية، والخضوع لقوانين المدينة، ويعتبرون مقاومة هذه القوانين تحديًا للإرادة الإلهية، وترتيب الله، لأن المجتمع المدني الذي تلجأ فيه الحكومة إلى العنف والقوة، دليل على ما استشرى فيه شر وخطايا يرتكبها المواطنون في هذا المجتمع، فكان العنف، إذن، دواء سماويًّا أرسل لعلاج الخطيئة، ذلك رحمة

(1) استنادا إلى قول السيد المسيح لحواريه «الحق أقول لكم: كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطا في السماء، وكل ما تحلونه على الأرض يكون محلولًا في السماء»متى18: 18، وقارن أيضًا العبارة نفسها لبطرس الرسول متى16: 18 - 20 ويوحنا 20: 19 - 23إلخ.

من شرور العالم كما ذهب القديس بولس الذي يشير له القديس أوغسطين بصفة مستمرة في هذا السياق[1].

«فالحاكم المستبد لا يحمل السيف عبثًا، إذ هو خادم الله منتقم للغضب من الذي يفعل الشر»[2].

وهكذا فإن الله هو الذي يسلط الحاكم الظالم لينتقم من الأشرار، وبصفة عامة فإن طاعة الحاكم واجبة، بصرف النظر عما إذا كان صالحًا أو فاسدًا - استنادًا إلى عبارات القديس بولس سالفة الذكر - كما أن المؤمن، من ناحية أخرى، عليه أن يتحمل الظلم، وهو بذلك إنما يدافع عن المواقف المسيحية المسألة التي ترفض مقاومة الشر بالشر![3]

علينا أن نلاحظ هنا عدة أمور مهمة:

الأول: تأثر المفكرين المسيحيين بالفكرة اليهودية القديمة التي تحبذ قيام دوله دينية يحكمها الإله مباشرة على عادة الشرقيين.

وقد أشار القديس أو غسطين إلى أهمية الطاعة اليهودية و إلى أنبياء العهد القديم الذين تحدثوا عنها مباشرة!.

الثاني: النظر إلى الحاكم المستبد على أنه سيف الله الذي ينتقم من الأشرار والطالحين كأنه معصوم من الخطأ على نحو ما كان فرعون قديمًا!.

---

(1) Ernest L.fortin: "St.Augustine", P200 in Leo Strauss, History of political philosophy.

(2)رسالة القديس بولس إلى أهل رومية.

(3) رسالة بولس إلى أهل رومية الإصحاح الثالث عشرة.

الثالث: لو افترضنا أن الحاكم الطاغية كان ظالمًا، فإن علينا أن نتحمل، لأن المواطنين بذلك إنما يطبقون فكرة مسيحية أساسية هي «عدم مقاومة الشر»، أو «من لطمك على خدك الأيمن فحول له خدك الآخر أيضًا..» متى 38: 5.

الرابع: إن اشتداد استبداد الحاكم وظلمه يمكن أن يفسر على أنه رحمة من السماء،فهو دليل على كثرة الشرور في العالم!

ولقد استمرت الفكرة المسيحية الأساسية كما هي طوال العصور الوسطى، إذ لم يتأثر واجب الطاغية المدنية، والخضوع للسلطة القائمة - على النحو الذي عبر عنه القديس بولس - أدنى تأثر بنمو الكنيسة وتزايد سلطانها بعد ذلك ومن الحقائق اللافتة للنظر، التي تثبت اتخاذ رجال الكنيسة في ذلك العصر، موقفًا سلبيًّا من الحكومة المدنية، وامتناعهم عن محاولة الحد من سلطانها أو التقليل من نفوذها،أن أقوى الحجج التي جاءت مؤيدة لواجب احترام سلطة الحكام الدنيويين تضمنتها كتابات القديس جريجورى St.Gregory 540 - 604 الذي كان يرى أن من حق الحاكم السيئ والطاغية الظالم أن يطيعه الناس، وليس ذلك فحسب، بل لابد أن تكون هذه الطاعة صامتة وسلبية، وتلك وجهة نظر قد يصعب أن نجد أحدًا آخر من آباء الكنيسة يشاركه فيها بهذا القدر من الحماسة والقوة!؛ فهو يؤكد أنه لا يتعين على الرعايا أن يطيعوه فحسب، بل يتعين عليهم أيضًا الامتناع عن محاولة الحكم على حياة حكامهم أو نقدها أو مناقشتهم الحساب!، يقول:

«لا ينبغي أن تكون أعمال الحكام محلاً للطعن والتجريح بسيف اللسان حتى لو ثبت أن هذه الأعمال تستحق اللوم.ومع ذلك فإن أقل ما ينبغي إذا انزلق اللسان إلى استنكار أعمالهم أن يتجه القلب

في أسف وخشوع إلى الندم والاستغفار التماسًا لعفو السلطة العظمي التي ما كان الحاكم إلا ظلها على الأرض!»[1].

ولقد سبق أن عرضنا لأراء بعض المفكرين المسيحيين - أمثال «يوحنا السالسبوري» والقديس توما الأكويني - وموقفهم من الطاغية وجواز قتله[2].

ولم يبق لنا سوى أن نعرض لمفارقة غريبة هي آراء زعماء الإصلاح الديني أو المذهب البروتستانتي: مارتن لوثر، وجون كالفن: لنرى استمرار الفكرة المسيحية كما هي (ويبدو أنها مرتبطة بالفكر الديني الذي يضفى قداسة على الحاكم - بما دون أن يدرى!) والمفارقة هنا تأتي من أننا أمام مصلحين كبيرين كان لهما دور ثوري بالغ الأهمية في الفكر المسيحي، ومع ذلك فقد كانت أراؤهما السياسية شديدة الرجعية، بالغة التخلف، إذا ما قورنت بأفكارهما الإصلاحية!.

ثانيا: البروتستانتية.. والطاغية!

1 - الرجعية البروتستانتية:

لو افترضنا أن الطاغية طلب من رجال الدين أن يبرروا أمام الناس، أفعاله الاستبدادية وسلوكه السيئ، فإنه لن يجد في ظني أروع من المقدمة التي يبدأ منها زعماء البروتستانتية! فالمقدمة التي يبدأ منها مارتن لوثر Martin Luther (1483 - 1546). وجون كالفن john Calvin (1509 - 1564) هي أن الطبيعة البشرية فاسدة، وما يرتكبه المرء من شرور إنما يعود في أساسه

(1) اقتبسه جورج سباين «تطور الفكر السياسي» المجلد الثاني ص281.
(2) انظر فيما سبق من أول هذا البحث.

إلى هـذه الطبيعة، أما يأتيـه من أعمال صالحة، فهو يرتـد في النهاية إلى الله، إنـه منحه أو هبة إلهيـة أو فضل من الله ومنة Grace، فجميع أفعالنا تتسـم بوصمة الطبيعة الشريرة الفاسدة، وكل ما فيها من صلاح فمرده إلى الله لا إلى أنفسـنا، ويتساوى البشر جميعًا في ذلك. كتب كالفن يقول «حتى القديسين لا يستطيعون القيام بعمل واحد لا يستحق الإدانة، إذا ما حكمنا عليه بما هو حقيق به»[1]، ولن يشـفع لنا أمام الله سـوى شيء واحد هو الإيمان فحسب Sola Fide. والإيمان هبة من الله، وليس شيئًا يصنعه الإنسان لنفسه[2].

وهكذا نجد الإنسان عند زعماء البروتستانتية «موجودًا ساقطًا»، خلق في الأصـل على صورة اللـه، لكنه ثار وتمرد على خالقـه، ودنس هذه الصورة بسقوطه. وهكذا أصبح هذا الموجود - الذي كان معدًا في البداية للاستمتاع الدائـم بصحبة الإله - غريبًا عنه. ولهذا السـبب حلـت الفوضى محل النظام الـذي كان ينبغي أن يكون سـائدًا في الكون، لاسـيما عـلى الأرض التي هي مسكنه. وبدلًا من الانسجام والوئام حل الصراع والنزاع. وعلى هذا النحو أصبح هذا الإنسـان السـاقط ينتمـي إلى مملكتين يمكن أن نـرى في إحداهما بوضوح الفسـاد والخطيئة (مملكة الأرض)، وفي الثانية النور والطهارة وهي التي يحاول الوصول إليها (مملكة الروح)، لكن ذلك لا يمكن أن يحدث بغير مدد من السماء[3].

(1) اقتبسه دنكان فورست في بحثه عن «لوثر وكالفن» في الكتاب الضخم الذي أشرف على تحريره ليون شتراوس «تاريخ الفلسفة السياسية» ص 220، انظر:
Leo Strauss: History of political Philosoph p. 320
(2) Duncan B, Forester: Ibid, p. 320
(3) Ibik, p. 332.

ومـادام الإنسـان قـد اغترب عن اللـه وعـاداه، فقد أصبـح بحاجة إلى كوابح وضوابط، إذا أردنـا للحياة في هذا العالم أن تكون ممكنة أو محتملة: فغرور الإنسـان، أو مركزية الذات البشريـة، هي التي قطعت صلة المحبة مع الله، وهي في الوقت نفسـه التي كونت جذور الصراع والنزاع والعداوة بـين الناس. و إذا ما كان العقل والضمير في انسـجام فسـوف تكون التربية كافية، ولن يكون ثمة حاجة إلى قهر أو قسر، لكن لما كان الإنسان الساقط لا يعـرف إلا القليـل عن اللـه، والعدالة والخير، ومادام قد رفض السـير على هدى البقية الباقية من النور الكامن بداخله، فإن الإكراه أو القسر سيكون في هذه الحالة هو الأساس الضروري للحياة الاجتماعية والسياسية!.

ولمـا كان النـاس بطبيعتهم خطائـين آثمين، فلا بد لهم في هـذه المملكة الأرضيـة من إنسـان يجبرهم على الطاعة! فطاعة السـلطة خير في ذاتها وهي الركيـزة الوحيـدة التي تقـوم عليها الحياة السياسـية والاجتماعية المسـتقرة الآمنـة. لم يكن الإنسـان بحاجـة إلى حكومـة في حالة البراءة والبسـاطة الأولى، لكنه بعدما سـقط احتـاج إلى من يقوم «بتلجيمـه»! [1] كما تطلب الأمر شخصًا يجبره على التوافق مع القواعد الضرورية للحياة الاجتماعية، أو

(1) ربما كان المعنى اللغوي لكلمة «السياسة» العربية تعبيرًا دقيقًا عن فكرة «الإنسان الحيواني المتوحش» الذي يروضه الحاكم ويهذب من سلوكه كما يفعل السائس مع الخيل الجوامح! فالسياسة في الأصل كما يقول ابن منظور القيام على الشيء بما يصلحه.. والسياسة فعل السائس، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته. لسان العرب لابن منظور المجلد الثاني ص 238 - 239 وهكذا نجد أن الحاكم مثل مروض الخيل يسوس الناس ويوجههم إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم، وهي فكرة تجعل الناس قصرا لم ينضجوا بعد!

قل طاعتها ولو على مضض!: «لأنه ما لم يكبح جماح هذا الإنسان فسيفوق في وحشيته جميع أنواع الحيوانات المفترسة!» صحيح أن الإكراه قمع لسلوكه وقيد على تصرفاته. لكنه في الوقت ذاته حد من ارتكاب الخطايا، ومحاولة دائمة لتذكرته بالطبيعة الإلهية للقانون الأخلاقي، وكيف أنه الوسيلة التي يقدم بها الله رحمته للناس و يضفي بركاته على الحياة الاجتماعية الصالحة[1].

وهكذا نجد أن أصل السلطة الدنيو ية يكمن في إرادة الله الرحيمة التي تريد حماية الإنسان من عواقب عصيانه وليس لحاجة بشرية. ولا يوجد في فكر «لوثر» أو « كالفن» أي مجال لأي نوع من أنواع «العقد الاجتماعي» أو سيادة الشعب.. إلخ. فالحكومة المدنية هي ترتيب من الله لرخاء الناس في عالم ساقط!، ولا ينبغي تحت أي ظرف أن يظن أنها وسيلة من وسائل البشر للحكم «على أساس الرضا والاتفاق، إذ ينبغي رد استخدام السلطة فيها باستمرار إلى الله لا إلى البشر!» [2].

الدولة هي إذن «خادم الله على الأرض»! وهي موجودة للتعبير عن عناية الله بالبشر لعقاب الشرير، وحماية الصالح ولرخاء الكنيسة! وما دام الأمر كذلك فلا بد أن يكون السؤال عن شكل الحكومة المدنية سؤالًا بغير معنى «لأن السلاطين القائمة خدم لله، مرتبون من عنده، والقول بأنهم موجودون على الأرض يعني أن الله هو الذي وضعهم في مناصبهم ومن ثم فهم جديرون بالاحترام والطاعة[3] و يرى فورستر D B.Forester أن شكل الحكومة كان

(1) D.B.Forester: Op. Cit.p.334
(2) Duncan B. Forster: Ibid,p.320
(3) Ibid

في الواقع موضوعًا هامشيًّا بالنسبة للإصلاح الديني، فوجود الحكومة من أي نوع هو مسألة ضرورية وأساسية للحياة الاجتماعية فحسب، لأن الحكومة الجيدة أو الصالحة قادرة، أكثر من غيرها، على جلب الكثير من البركات للناس لكن حتى أقسى الحكومات، وأشد الأنظمة طغيانًا وعنفًا، بل أشد ألوان الطغيان الوثني ضراوة تعجز عن إطفاء شعلة الإيمان، فيما يقول جون كالفن في شرحه على رسالة القديس بولس[1].

2- **مارتن لوثر** (1483 - 1546):

غير أن لوثر يستحق في الواقع، وقفة قصيرة أو موجزة لما نجد في آرائه السياسية من تبرير للطغيان، فهو يرى أن فساد الطبيعة البشرية أمر لا مندوحة عنه، وهذا الفساد يزداد حتى يصبح هائلاً ومريعًا، مع زيادة الأعداد البشرية، بحيث يكون الفساد مرعبًا مع التجمعات البشرية.. وعلى هذا النحو يقدم لوثر حجة دينية قوية لصالح حكم الفرد المستبد:

«لو كان لابد لنا من معاناة الألم، فخير لنا أن نعانيه على يد الحكام أفضل من أن نعانيه على يد رعاياهم، ذلك لأن الرعاع لا يعرفون الاعتدال، ولا يعرفون حدًّا. إن كل فرد من الغوغاء يثير من الألم أكثر مما يثيره خمسة من الطغاة. ولهذا كان من الأفضل أن نعاني الألم من الطاغية، أو من الحاكم المستبد، بصفة عامة، عن أن نعانيه من عدد لا حصر له من الطغاة الغوغاء، فيما يقول «لوثر» في بحث له عنوانه: «أيمكن أن يكون هناك خلاص للجنود؟»[2].

(1) Ibid, p.336

(2) Quted by D.B.Forster, Ibid, p.337

والواقع أن «لوثر» لم يميز بين الديمقراطية وحكم الغوغاء. فرأى أنها سلب لكل حكم منظم، إذ لا يمكن للجماهير في رأيه أن تكون مسيحية، ولا أن تكون عاقلة، ذلك لأن الإيمان والعدالة والعقل.. إلخ إنما تنتمي إلى الفرد لا إلى الغوغاء التي تميل إلى التطرف في كل شيء!، ومن هنا فإن حكم الفرد يسمح باستمرار أن يكون الحاكم مسيحيًّا أميرًا عادلاً عاقلاً، بل حتى الطغيان والتوحش والأعمال العنيفة اللامعقولة التي يمارسها أي حاكم سيئ، لا يمكن أن تبلغ من السوء ما يبلغه حكم الغوغاء!

ويشن لوثر حملة عنيفة على ما يسمى «بالشعب» ويصفه بعبارات بالغة السوء،

«فكما أن الحمار يريد أن يتلقى الضربات، كذلك يريد الشعب أن يكون محكومًا بوساطة القوة. إن الله لم يعط الحكام «ذنب ثعلب» يستعمل في رفع الغبار، وإنما أعطاهم سيفًا، لأن الرحمة ليس لها دور في مملكة العالم - التي هي خادمة لغضب الرب ضد الأشرار وتمهيد عادل لجهنم والموت الأبدي»[1]. ويشير لوثر إلى أن «اليد التي تحمل السيف وتذبح ليست يد الإنسان، وإنما هي يد الله، إن الله هو الذي يشنق، ويعذب، ويقطع الرأس، فكل هذه الأفعال هي أفعاله وأحكامه»[2].

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب يحاول أن يبرر موقف لوثر من الحكام،

(1) جان جاك شوفالييه «تاريخ الفكر السياسي» ص 257، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
(2) المرجع نفسه ص 259.

ودعـوة النـاس إلى طاعتهم، بأنـه كان مضطرًا إلى مخالفتهـم، ليقفوا في صفه ضد روما في صراعه معها، فإن هذا التبرير يغفل دوره كمصلح ورجل دين. ومهـما يكن من أمـر هذا التحالف المزعـوم فإنه لا يبرر لـه أن يقول عبارة كهذه:

«أمـراء هذا العـالم آلهة، والنـاس العاديون هم الشـيطان، وعن طريقهـم يفعـل الـرب أحيانًا ما يفعلـه في أحيان أخـرى مباشرة عن طريق الشـيطان، أو أنه يجعل الثورة عقوبـة لخطايا الناس.. إني لأفضـل أن أحتمـل أمـيرًا يرتكـب الخطـأ عـلى شـعب يفعل الصواب»[1].

لقـد كان «لوثر» في كل مناسـبة يؤكد واجب الطاعـة العمياء للحاكم ولو كان طاغية:

«ليس من الصواب بأي حال أن يقف أي مسـيحي ضد حكومته. سـواء أكانت أفعالها عادلة أم جائرة!.. ليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤسـاؤنا وخدمتهم. ولهذا السـبب أيضًا فالعصيان خطيئة أكـبر من القتل، الدس، والسرقة، وخيانة الأمانة، وكل ما تشتمل عليه هذه الرذائل»[2].

وإذا كان الاحترام والطاعة والإذعان تعبيرًا عن واجبات دينية للسلطة الأرضية أو هي شرط مسـبق للحياة الاجتماعية والسياسية المستقرة، فإنها لا

(1) اقتبسه جورج سباين «تطور الفكر السياسي» المجلد الثالث ص 502.
(2) المرجع السابق.

يمكن أن تتحقق في ظل الديمقراطية، لأن الحياة السياسية الحقة إنما توجد في ظل حكم القرد الذي هو أفضل أشكال الحكم![1]

3- **جون كالفن** (1509 - 1564)[2]:

استنتج كالفن النتيجة الحاسمة المترتبة على مبدأ فساد الطبيعة البشرية وهي أنه لابد للحكام من إقامة نظام من «الضوابط»، ومن هنا فلم يكن يهتم كثيرًا بفكرة «سيادة الشعب» أو الانتخابات، ذلك لأن ما يسمى بالانتخابات داخل الكنيسة لا يفعل أكثر من استكشاف الدعوة الإلهية لفرد ما ليكون راهبًا. أما عملية الانتخابات في الدولة فإنها كذلك ليست سوى محاولة للتعرف على أن الله رفع شخصًا مناسباً إلى منصب الرئاسة، فالسلطة، والسلطان ينبعان من الله، وليس من الناخبين. وينبغي أن يكون للحاكم المنتخب نفس الولاء والاحترام الذي نكنه لمن لم ننتخبه، أعني لمن آلت إليه السيادة بالميراث[3].

وهكذا فإن كالفن لم يقدر قيمة الديمقراطية، كما أنه لم يهتم كثيرًا بفكرة سيادة الشعب، كما قلنا، لأن الحقائق تأتي من الله مباشرة، ومملكته لا توجد على الأرض. «ومن هنا فلا أهمية للظروف التي نعيشها بين الناس ولا يهم كثيرًا في ظل أية قوانين نحيا، مادامت مملكة المسيح لا توجد فيها

(1) D. B. Forster: Op. Cit. p. 337

(2) من الأمور الغريبة التي تروى عن «كالفن» أنه وافق على إعدام أحد الأشخاص لأنه اختلف معه في الرأي، إذ لم يكن يعترف بحرية الفكر، ولا بتعدد الآراء أو اختلاف وجهات النظر، وهو أمر يتسق تمامًا مع كراهية البروتستانتية للديمقراطية أو حكم الشعب!!

(3) D. B. Forster: Op. Cit

عـلى الإطـلاق». وإن كان من الأهمية بمكان أن يضـع الملوك نصب أعينهم أن الواجـب الأول للحكم هـو المحافظة على عبادة اللـه الخالصة، واقتلاع الوثنية وانتهاك الحرمات، والتجديف والزندقة من جذورها!.

يقـول: الغـرض من الحكـم الزمـني، مادمنا نعيـش بين النـاس، هو أن نشجع ونسـاند العبادة الخارجية لله، وأن ندافع عن المذهب الخالص ومركز الكنيسـة، وأن نحقـق التجانس بين بعضنا البعض، وأن نحافظ على السـلام المشترك والسكينة المشتركة [1].

وهكذا نجد آراء كالفن السياسية شديدة الرجعية. فهي تؤكد باستمرار واجب الطاعة العمياء للحاكم - وهو هنا على تمام الاتفاق مع لوثر - والسلطة الزمنية هي وسـيلة الخـلاص الظاهرية، لهـذا تكون مرتبـة الحاكم أشرف المراتـب على حد قوله فهو نائـب الله، ومقاومته مقاومة لله. ومن العبث أن ينـازع الرجل العادي الذي ليس من واجبـه الحكم، فيما هو أفضل الأحوال للدولـة، فـإذا كان هناك شيء يحتاج إلى تصحيح فليقلـه لمن فوقه وألا يتولى العمل بنفسـه! وليس له أن يفعل شـيئًا بغير أمر من يعلـوه مرتبة!، والحاكم السـيئ هو عقـاب للناس على خطاياهم وهو يسـتحق خضـوع رعاياه غير المشروط له، وبما لا يقل عما يستحقه الحاكم الصالح، ذلك لأن الخضوع ليس للشـخص، ولكنه للمنصب، وللمنصب جلالة لا يمكـن انتهاكها[2]. وهكذا يـردد «كالفـن» تلك الحجة البلهـاء أو ذلك التبرير السـاذج الغريب الذي يقـول إن الطغيـان، والهزائم الحربية، والنكبات السياسـية، إنما هي غضب

(1) اقتبسه جورج سباين في تطور الفكر السياسي، المجلد الثالث ص 506.
(2) سدني هوك «البطل في التاريخ» ص 10، ترجمة مروان الجابري - بيروت عام 1959.

مـن الله وعقاب للناس لأنهم ابتعدوا عنه، وتخلوا عن الصراط القويم!. قيل هـذا بعد هزيمة 1967 المروعة التي حلت بنا بسـبب بعدنا عن الله (كما لو أن الإسرائيليين كانوا أقرب إليه منا!) وقيل ذلك بعد الغزو العراقي البربري للكويت.. إلخ. ولست أجد ردًا على هؤلاء أبلغ من تساؤل سدني هوك:

«كيف يمكن أن يتصور الناس أن يكون هتلر (وصدام وديان..) هـم أدوات العدالة الإلهية التي تعاقب بها شـعبًا خرج عن جادة الحـق؟ كيـف يمكن أن تكـون أداة الفعل الإلهي طغـاة على هذه الدرجة من السوء؟!»[1].

أيكن غريبًا بعد ذلك أن يكتب الفيلسوف الفرنسي جوزيف دي مستر J. De Maistere (1753 - 1821) قائلاً:

«ليس في اسـتطاعة الإنسـان أن يخلق ملكًا. لقد كُتِـبَ أنا الذي أخلق الملوك. ليس هذه عبارة من جملة كنسية أو استعارة لمبشر.. و إنما هي قانون للعالم السـياسي، إن اللـه هو الذي يخلق الملوك بالمعنى الحـرفي للكلمة.. إن العقل والتجربة يجتمعان ليقيما الدليل على أن الدستور هو عمل إلهي.. وكما أن المبدأ الديني هو الذي خلق كل شيء، فإن يغاب المبدأ هو الذي يدمر كل شيء!!».

(1) المرجع السابق.